مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

دور تقويم كفاءة الاداء للمشاريع في تحقيق اهداف قانون الاستثمار العراقي رقم 13، مشروع معمل ومفقس التاج الاستثماري انموذجا

الباحث: رفل عبد المجيد غفوري
هيئة استثمار محافظة واسط
Rafalmajeed31@gmail.com

ا.م. د. عباس مكي الزرفي
جامعة الكوفة، كلية الادارة واقتصاد
abbasm.hamza@uokufa.edu.iq

المستخلص

استخلص هذا البحث ان الازمات التي مر بها بلدنا الحبيب العراق لا يمكن ان تحل من خلال تأجيل الازمات الى الاجيال القادمة, ولابد من ايجاد حلول جذرية, ومواكبة التطورات في مجال الاستثمار الحديث كما هو الحال في دول العالم التي استطاعت تحقيق نقلات نوعية في اقتصاداتها من خلال تفعيل قوانين استثمار حديثة مستندة الى دراسات علمية ووقائع مدروسة, ولا مناص من اللجوء الى قانون استثمار جديد للخلاص من الاعباء الاقتصادية الكبيرة المرمية على كاهل الحكومات العراقية المتعاقبة التي تلت سقوط النظام السابق, وكان نتاج هذا الامر اصدار وتشريع قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 المعدل, الذي حددت أهدافه على الصعيد القومي بالشكل الذي يحقق تحقيق الاستخدام الامثل للفرص الاستثمارية المتاحة في البلد التي تمتاز بتنوعها بشكل كبير لاسيما وان البلد خلا من هذه الاستثمارات طوال السنوات التي كان فيها الحكم للنظام السابق, ولا يمكن لهذا القانون ان يؤتي ثماره ما لم يستغل هذه الفرص الاستثمارية في مشاريع ناجحة على سواء على المستوى القومي للبلد او على المستوى الربحي بالنسبة للمستثمرين من خلال عملية تقويم كفاءة الاداء .

الكلمات المفتاحية: *قانون الاستثمار العراقي, اهداف الاستثمار, تقويم كفاءة الاداء .*

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

The role of project performance evaluation in achieving the objectives of Iraqi Investment Law No. 13 of 2006 , al-TAJ Investment Factory and Hatchery Project as a Model

Rafal Abdul - majed Gaffori
Wassit investment commission
Rafalmajeed31@gmail.com

Abbas maki Abbas Makki Al-Zarfi
University of Kufa, Faculty of Administration and Economics
abbasm.hamza@uokufa.edu.iq

Abstract

This research concludes that the crises experienced by our beloved country Iraq, cannot be resolved by postponing the crises to future generations , Radical solutions must be found, and developments in the field of modern investment must be kept pace with, just like the case in countries around the world that have been able to achieve qualitative shifts in their economies by activating modern investment laws based on scientific studies and studied facts , There is no alternative but to resort to a new investment law to get rid of the great economic burdens placed on the shoulders of the successive Iraqi governments that followed the fall of the former regime. The result of this matter was the issuance and legislation of the Iraqi Investment Law No. (13) of 2006, as amended, Its objectives were set at the national level in a way that achieves the optimal use of the investment opportunities available in the country, which are characterised by their great diversity, especially since the country was devoid of these investments throughout the years in which the previous regime was in power. This law cannot be succeed unless these opportunities are exploited in projects, at the national level of the country or at the level of profit for investors, for the purpose of observing from a distance the efficiency of these projects and the extent of progress they are able to achieve during the years covered by the granted investment license Through the process of performance evaluation .

Keywords*: investment law, Investment objectives, Evaluation of performance efficiency.*

المقدمة:

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

تعد المشاريع الاستثمارية الانتاجية لا سيما الكبيرة منها والمعنية بإنتاج السلع الاساسية بمختلف انواعها من الركائز المهمة في البلد التي لها القدرة على سد حاجة الاسواق المحلية من هذه السلع ومن الممكن لهذه المشاريع ان تحقق ادوارا اكبر اذا ما تمكنت من المنافسة في الاسواق الخارجية واستطاعت الحصول على حصصا سوقية في الاسواق الدولية وبالتالي زيادة عمليات التصدير وتحقيق الفائدة على الصعيد القومي, ان الفوائد التي من الممكن ان تترتب على المشاريع الاستثمارية القادرة على الانتاج لا تنحسر بسد الطلب في الاسواق المحلية او القدرة على التصدير والاثر على ميزان المدفوعات فقط أي ليست فقط مؤثرة على الصعيد القومي وان يكن هو الاهم, ولكن هذه المشروعات ستكون قادرة على تقديم قاعدة انتاجية وتنمية مهارات فنية وادارية يصعب جدا تحقيقها من خلال المشاريع التقليدية برؤوس الاموال المحدودة مما يشجع القطاع الخاص على اقامة مشاريع منتجة طمعا في استغلال تلك المهارات التي استطاع تنميتها من خلال العمل في هذه المشاريع الاستثمارية ذات رؤوس الاموال الكبيرة مستقبلا, ان النجاح لمثل هذه المشاريع لا يمكن ان يتحقق من دون ان يكون هناك عمليات متابعة ومراقبة وتقويم مستمر, وبالتالي فان العلاقة وثيقة جدا ما بين نجاح الاستثمار بشكل عام والمتابعة المستمرة لعمليات تقويم الاداء للمشاريع الاستثمارية .

اهمية البحث

تنطلق اهمية البحث من الاثر الذي تقدمة عملية تقويم كفاءة الاداء على المشاريع الاستثمارية المنتجة للسلع لا سيما السلع الاستهلاكية الاساسية .

مشكلة البحث

تنطلق مشكلة البحث من وجود العديد من مواطن الضعف في الاداء للمشاريع الاستثمارية الانتاجية التي لابد من ايجادها من خلال تحليل مؤشرات تقويم كفاءة الاداء بالإضافة الى ضرورة تحديد نقاط القوة من خلال نفس المؤشرات لهذه المشاريع للعمل على تنميتها وتطويرها .

فرضية البحث

يفترض البحث الى ان عملية تحليل مؤشرات تقويم كفاءة الاداء للمشاريع الاستثمارية المنتجة للسلع الاستهلاكية الاساسية من الممكن ان يؤدي الى نجاح المشاريع الاستثمارية وقدرتها على تحقيق اهداف قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل .

اهداف البحث

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

اهداف البحث الاساسية تتلخص بتحليل مؤشرات كفاءة الاداء الاقتصادي لأحد المشاريع الحاصلة على اجازة استثمارية وتقييمها اقتصاديا بالشكل الذي يسمح بالوصول الى استنتاجات حول مدى نجاح قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 بالوصول الى أهدافه الاساسية والتي اهمها هو توفير الطلب على المنتجات الغذائية وتقليل الاعتماد على الخارج في توفير هذه السلع.

المبحث الأول

الأُسس النظرية لمفهوم الأداء

أولاً: تقويم كفاءة الأداء – المفهوم - الأهمية

1- مفهوم تقويم كفاءة الأداء وأهميتها

تناول العديد من الباحثين والاكاديميين موضوعة تقويم كفاءة الأداء وبشكل مستفيض، مما نجم عنه العديد من التعريفات لمفهوم كفاءة الأداء، إذ ورد من ضمن هذه التعريفات، أن كفاءة الأداء تعرّف على أنها "إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقق أهداف المشروع التي قيّم من أجلها ومقارنتها مع الأهداف المخطط لها، ومعرفة مقدار الانحرافات عما تم تحقيقه فعلاً وتحديد أسباب الانحرافات وأساليب معالجتها" (العيساوي, 2004:256).

وتعرّف كذلك على أنها "وظيفة إدارية تمثل الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة"(حسن, 1998:232).

إن دور المنشآت الصناعية أو الخدمية على مختلف أصنافها وأحجامها وعائديتها ينحصر بالدرجة الأساس على تقديم منتج أو خدمة من خلال مجموعة من العمليات. وعليها تقييم للجاذبية العامة لهذا المنتج أو الخدمة قبل التسرع في تطوير أي منتج أو خدمة محتملة ويجب على تلك المنشآت التأكد من أنها تلبي رغبات المستهلكين، وأن المنتج أو الخدمة تحظى بسوق مناسب عند اطلاق مشروع جديد أو توسيع المشروع، والتي بطبيعة الحال ستحتاج لاستخدام مختلف أنواع المكائن والايدي العاملة والمباني وغيرها من العناصر الإنتاجية الضرورية ونظراً لكون مشكلة الاقتصاد الرئيسة، تتمثل بندرة الموارد الاقتصادية بالمقارنة مع حاجات الأفراد المتعددة , لذا لابد من أن تكون هناك عملية رقابة ومتابعة وتقويم بشكل مخطط له مسبقاً لضمان الاستخدام الأمثل لهذه الموارد التي تتصف بالندرة(القريشي, 2005: 249).

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

وعليه فأن أية عملية إدارية لكي تكون واضحة المعالم وتبنى على أُسس سليمة لا بد أن تكون مقترنة بتقويم كفاءة الأداء الذي يمكن الاسترشاد به في عملية التصحيح والتطور في الأداء الإنتاجي لمختلف المراحل التي تمر فيها عملية الإنتاج، وأن دقة نظام التقويم من حيث أساليبه ومؤشراته وموضوعته دليل على مدى نجاح النظام الإداري والمؤسسي في هذه المنشاة(النجار, 2010: 389). أيضاً ينبغي الالتفات إلى أن بعض المنشآت الصناعية تتأثر بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية أكثر من البيئة الطبيعية، ويعتمد نجاحها أو فشلها على عدد السكان، والهيكل الصناعي، ومستوى الدخل القومي وما إلى ذلك، ومن المهم أيضاً دراسة ظروف البيئة المعيشية، مثل تلوث المياه أو التربة، والصرف الصحي، وضوضاء البناء، والتي تؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية.

وبناءً على ما تقدم فأن عملية تقويم كفاءة الأداء هي بمثابة طريقة لتحفيز المنشآت العاملة في أي مجال من المجالات على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وأداة لكشف أي خلل أو خطأ ممكن أن يحدث في أعمال هذه المنشآت سواء بالمجال الإداري أو الفني أو في أي مجال من المجالات المتعلقة بنشاطات تلك المنشأة أو الوحدة الاقتصادية للوصول إلى الأهداف التي تم التخطيط لها وحُددت مسبقاً من قبل تلك الإدارات وبطريقة علمية بالاعتماد على مؤشرات رقمية، وعلى اعتبار أن الوحدات الاقتصادية المختلفة هي كيان استثماري مستقل، لذا يمكن استخدام مؤشرات تقويم كفاءة الأداء كأداة للتعرف على مدى كفاءة هذه الكيانات الاقتصادية وقدرتها على تحقيق اهدافها(طرابزوني, 1982: 44 – 48).

وعليه فأن التعريفات أنفة الذكر ركزت على معنيين، أحدهما المعنى الواضح والظاهر لتقويم كفاءة الأداء الذي يوضح أن عملية تقويم كفاءة الأداء هي مجموعة من الدراسات التي تتناول جميع أنواع الأنشطة سواء في المجال الفني أو التقني أو الإداري أو أي مجال آخر لأية منشأة أو وحدة اقتصادية، لبيان مدى نجاحها في الوصول إلى الأهداف المرسومة خلال مدة زمنية معينة، مع بيان مدى كفاءة هذه الوحدات في تحويل المدخلات إلى مخرجات بأقل قدر من الجهد والوقت والمال, مع بيان مدى قدرتها على استيعاب الاساليب الحديثة لزيادة الإنتاج والتطور في مختلف المجالات سواء الإدارية او الفنية(الزبيدي, 2004: 7).

والآخر المعنى الضمني الذي اشار إلى حقيقتين، الحقيقة الأولى تمثلت بندرة الموارد الاقتصادية التي تعتبر السبب الرئيس لضرورة عملية تقويم كفاءة الأداء , والحقيقة الثانية هي ضرورة التخطيط المسبق الذي يؤدي إلى الوصول إلى الكفاءة في الأداء للمؤسسات العاملة بمختلف أنواعها

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

واحجامها, و من الضروري تقديم توضيح مبسط لهاتين الحقيقتين ذات المعنيين الواسعين بشكل مبسط جدا لبيان سبب الارتباط ما بينهما مع تقويم كفاءة الأداء موضوعة البحث.

أن المقصود بالموارد الاقتصادية بشكل عام هو كل مورد اقتصادي له ثمن ونادر, ممكن أن يكون الثمن مادي أو معنوي، فالمقصود بالمورد المادي أي المورد الملموس كالنقود وغيره، أما المورد المعنوي فهو المورد غير الملموس كالوقت على سبيل المثال، لذا ومع تزايد الرغبات والحاجات للسكان بتزايد أعدادهم وزيادة حجم التطلعات لهم تتضح لدينا العلاقة السببية ما بين ندرة الموارد الاقتصادية وعملية تقويم المشاريع باعتبارها وسيلة عملية لحل هذه المشكلة من خلال الحد أو تقليل الهدر (العيساوي, 2004: 22-24).

اما بخصوص التخطيط فهو امر متعلق بشكل اساسي بتحديد اهداف على مختلف المستويات الزمنية , كأن تكون اهداف بعيدة المدى أي اهداف تنموية او اهداف متوسطة او قريبة المدى ومن ثم وضع الخطط اللازمة للوصول الى هذه الاهداف, وتتضمن عملية التخطيط ايضا وضع مؤشرات مستقبلية للمقارنة بين ما هو مخطط للوصول الية مع المتحقق على ارض الواقع بشكل مستمر لضمان ان تكون عملية المتابعة والرقابة فعالة لتحقيق النتائج المخطط لها (غربية, 2016: 17), وهذا يوضح العلاقة الجوهرية بين تقويم كفاءة الأداء والتخطيط فكلاهما متعلق بالوصول إلى تحقيق الأهداف بأفضل طريقه ممكنه وبأقل الجهود والتكاليف على مختلف المستويات (لطفي, 2005: 6).

ومن الجدير بالذكر أن اتصال النشاطات المختلفة لأي وحدة اقتصادية بشكل أو بآخر واشتراكها بالتوجه نحو تحقيق الأهداف الأساسية التي تطمح لها المنشآت أو الوحدات الاقتصادية، يجعل عملية تقويم كفاءة الأداء تشمل كافة النواحي الفنية والمالية والاجتماعية لتلك الوحدات والمنشآت ولا تنحصر على نشاط أو عمل داخل تلك المنشآت أو الوحدات دون الأخرى ولا على قسم معين أو فرع معين دون الفروع أو الاقسام الباقية، بالإضافة إلى أنه من الممكن أن تتعدد وتختلف أهداف المشروعات بسبب اختلاف عائديتها(كافي, 2009: 37)، كما هو الحال باختلاف الأهداف على الأغلب بين المشاريع الخاصة والمشاريع العامة وهذا الأمر يدفع إلى ضرورة عدم الاعتماد على مؤشر واحد دون المؤشرات الأخرى عند تقويم المشروعات، فعلى سبيل المثال بالنسبة للمشروعات العامة فإن مؤشرات الربحية فيها قد تنخفض، كون أن أهدافها الرئيسة تكون موجهه نحو تحقيق منفعة اجتماعية دون المنافع المادية الأخرى، لذا فمن الطبيعي أن تكون مؤشرات الربحية منخفضة

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

لها، إلاّ أن مؤشراتها تكون مرتفعة في مجالات أخرى على العكس من المشروع الخاص، لذا لابد أن تكون عملية التقويم شامله لتوضيح النشاطات كافة(الشمري, دبين, 2023: 122).

كذلك من الممكن اعطاء تصور عام على أن مسيرة أي مشروع اشبه ما تكون برحلة في قطار يمر بالعديد من المحطات وفي كل محطة يصل إليها لابد وأن يتم مراقبة وقت الوصول واستهلاكه من الموارد اللازمة من وقود أو طاقة وغيرها للوصول إلى تلك النقطة وفي حال وجود اختلاف بوقت الوصول أو نفقات الوصول مع ما هو محدد سلفا لابد وأن تتم مراجعة الامر من قبل المختصين من المهندسين أو الفنيين لبيان مواطن الخلل التي ادت إلى التأخير أو الاستهلاك الاضافي للنفقات(الهيتي, 2000: 25).

2- مراحل تقويم كفاءة الأداء

إن عملية تقويم كفاءة الأداء هي ليس بالعملية البسيطة وإنما عملية ممكن القول إنها تتصف بالتعقيد لارتباط مؤشرات كفاءة الأداء مع بعضها البعض، ولكن بشكل عام يمكن تلخيص مراحل عملية كفاءة الأداء بالخطوات الأساسية الاتية(الاشوح, د ت: 144).

أ- مرحلة جمع البيانات والاحصاءات اللازمة لكل الأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية وبشكل تفصيلي والتعرف على اساليب الخطط التنفيذية، التي سبق وأن خططت إدارات هذه الوحدات الاقتصادية لتنفيذها على أرض الواقع، وكذلك التعرف على أهم مؤشرات الأداء التي حددتها الجهات الرقابية مسبقاً لاستخدامها في المستقبل في عملية التقويم والرقابة والمتابعة، وبطبيعة الحال فإن هذه العملية من المهم جداً أن تتصف بالدقة اللازمة كونها المصدر الاساسي لنجاح عملية تقويم كفاءة الأداء كون أن وجود معلومات أو قيم احصائية مغلوطة وغير دقيقة بالتأكيد سوف تؤدي إلى الحصول على نتائج لمعايير تقويم الأداء غير دقيقة أيضاً(ابو الفتوح, 2003: 27).

ب-مرحلة التحليل، في هذه المرحلة يتم تحليل كل من الجوانب الفنية والمالية استناداً إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من المرحلة الأولى، وفيها يتم التوصل إلى نتائج مؤشرات الأداء للمدة الحالية، للتمكن من المقارنة ما بين النتائج الفعلية مع النتائج المخطط للتوصل إليها من قبل المنشأة أو الوحدة الاقتصادية(عطيه, 2008: 6).

ت-مرحلة المقارنة (الحكم على النتائج)، تُعد هذه المرحلة هي آخر مرحلة لتقويم كفاءة الأداء إذ تقوم الجهات الرقابية المسؤولة عن العملية أو الباحثين بالمقارنة ما بين المؤشرات الفعلية

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

المتحصل عليها في المرحلة الثانية مع النتائج المستهدفة من قبل الإدارات العليا، فإذا كانت النتائج متشابهة تماماً فهذا يعني أن الوحدة الاقتصادية قد حققت بالضبط الأهداف التي عملت على الوصول إليها، ومن ثم فهو مؤشر لارتفاع كفاءة الأداء في هذه المنشأة، وفي حال كانت النتائج معاكسة(كجه جي, 2008: 6).

المبحث الثاني

الاطار المفاهيمي للاستثمار والقرار الاستثماري

اولا : الاستثمار والقرار الاستثماري – المفهوم والأُسس.

1- مفهوم الاستثمار والقرار الاستثماري:

ان مفهوم الاستثمار يُعد احد المفاهيم الشائعة والمتداولة بشكل كبير في المجتمع الاقتصادي لأثرة البالغ في ايجاد الحلول للعديد من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان , ولتوضيح هذا المفهوم لابد في البدء من بيان لكلمة الاستثمار من الناحية اللغوية والاصطلاحية فالمعنى اللغوي للاستثمار مأخوذ من لفظ الثمر, والثمر هو ما تطرحه الاشجار, لذا فالمقصود باستثمار المال هو ما يمكن ان يدره المال المستثمر من مال اضافي تشبها بطرح الاشجار للثمر بعد زرع بذور قليله في التربة(النجارة, د ت:395), ويقال ايضا ان المراد باستخدام كلمة ثمر بفتح الميم وبإضافة كلمة مال اليها هو النمو كالقول ثمر فلان ماله اي احسن قيامه على ماله ونماه(العاني, 2018: 219 – 220).

ومن الناحية الاصطلاحية فقد وردت العديد من التعريفات التي توضح مفهوم الاستثمار, اذ عرف الاستثمار على انه التخلي عن قدر من المال كان من الممكن استخدامه في الفترة الحالية من اجل شراء او تداول اصول معينه لفتره محسوبة من الزمن بهدف زياده قيمتها مستقبلا والحصول على تدفقات ملائمه منها, وبطبيعة الحال فان هذه العملية لابد وان يتخللها قدر من المخاطرة الناتجة عن التضخم وعدم التأكد من الحصول على التدفقات المستقبلية المخطط لها(كافي, 2009: 8). وعرف أيضاً بأن الاستثمار هو شراء أصل أو سلعة بأمل توليد دخل أو ارتفاع قيمته مستقبلًا، وهو شراء سلع لا تُستهلك حاليًا ولكنها تُستخدم في تكوين ثروة مستقبلية. يُعتبر الاستثمار أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي، ويعني بالمعنى الاقتصادي إنشاء رأس مال أو سلع قادرة على إنتاج سلع وخدمات أخرى(الكساسبة, 2011: 67).

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

في حين عرف من اخرين على انه تكوين لراس المال الثابت من اجل احداث تراكمات في المستقبل التي من شانها زيادة اموال او اصول المؤسسة وتؤدي في النهاية الى زيادة الانتاج على مستويات و مدد مختلفة, وهو ايضا التضحية في اشباع رغبة حالية من اجل تحقيق اشباع اكبر في المستقبل(العاني, 2018: 220). وعرف ايضا بأنه الالتزام بالموارد الحالية على أمل الحصول على موارد أكبر في المستقبل. أي أن الاستثمار هو استثمار حالي في المال أو موارد أخرى، على أمل جني عوائد مستقبلية(كنعان وعرب, 2007: 123).

وعرف على انه "الفرق بين صافي الإنتاج القومي والاستهلاك القومي وبمعنى أخر فإنَّ الاستثمار يعني مقدار الزيادة الصافية في راس المال القومي والمكون من السلع الإنتاجية والمباني ومقدار المخزون من السلع"(الشمري واخرون, 2022: 14). اما التعريف الذي ورد في قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل فقد نص على ان الاستثمار" هو توظيف المال في اي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد"(رمضان, 1998: 12).

اما القرار الاستثماري فهو خلاصة الفهم والادراك لتعريف واهداف الاستثمار بشكل عام, وكما هو الحال في العديد من المصطلحات الاقتصادية فأن قرارات الاستثمار لها عدة تعريفات وفق وجهات نظر الباحث ومجال تخصصه والزاوية التي من الممكن ان ينظر منها الى القرار الاستثماري بمختلف مجالاته فقد عرف القرار الاستثماري على انه "قرار يؤدي الى تكاليف ثابته اضافيه وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع عنه, حيث يتوقع منه تحقيق ارباح مستقبليه غير مؤكدة الحدوث"(احمد, 2015: 9). وقد جادل كل من جون مينارد كينز وإيرفينغ فيشر بأن الاستثمارات تنفذ حتى تصبح القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المتوقعة، على هامش الربح، مساوية لتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال، هذا يعني أن الاستثمارات تنفذ حتى تصبح القيمة الحالية الصافية مساوية للصفر.

2- اسس القرارات الاستثمارية

ان اتخاذ القرار الاستثماري يستند على عدد من الاسس التي من اهمها الاتي:

ا- اختيار استراتيجية الاستثمار الملائمة(الوادي, د ت: 2007).

ان اختيار الاستراتيجية الملائمة للمستثمر لا تعتمد فقط على كمية الاموال او الاصول التي يمتلكها المستثمر كما يتصور البعض من الافراد , لان هناك عوامل اخرى لها الاثر الكبير في اعتماد الاستراتيجية الملائمة وتعتمد هذه العوامل بشكل كبير على شخصية المستثمر وطريقة تعامله مع

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

الظروف البيئية المحيطة وكذلك على مدى خبرته وتجاربه السابقة في مجال الاستثمار وابداعاته في مجالات معينه على حساب المجالات الاخرى بالإضافة الى المدة والمرحلة التي يمر بها في تجربة الاستثمار, فمن الطبيعي في المراحل الاولى وبدايات المستثمر فانه سيقوم بالبحث عن المشاريع التي تحقق الربحية بشكل سريع وبعد تجاوزه لهذه المرحلة وتحقيقه زيادة في الثروة سيطمح في تحقيق اهداف اوسع كزياده حصته من المبيعات في الاسواق والنمو وغيرها, وان شخصية المستثمر تؤثر بشكل كبير جدا في ردود افعاله تجاه عوامل معينه ,فاذا كان المستثمر من النوع المضارب فبالتأكيد انه ستكون لدية الحساسية منخفضة تجاه المخاطر وسيطمح نحو الدخول في مشاريع فيها مخاطرة طمعا في الحصول على ارباح اكبر, اما اذا كان ذات شخصيه متوازنة فانه سيطمح نحو الموازنة بين عنصري الامان والمخاطرة اما اذا كان من النوع المتحفظ سيطمح نحو تحقيق عنصر الامان اولا وسيحاول الدخول في مشاريع فيها اكبر قدر من الامان وان كان الارباح المتوقعة الحدوث منها بسيطة .والخلاصة هنا ان شخصية المستثمر وتأثيرها المباشر على النفسية والكفاءة المالية الخاصة به هي المحرك الاساس للوصول الى قرارة الاستثماري النهائي والاستراتيجيات التي يتبعها في ادارة استثماراته(قانون الاستثمار العراقي: 2006).

ب - اعتماد خطوات محدده و متتاليه لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتي يمكن تلخيصها بالاتي(مطر, 2009: 118).

اولا- تحديد الاهداف الرئيسة .

ثانيا - تحديد البيانات المطلوبة والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار .

ثالثا - تحديد العوامل الرئيسة التي يعتمد عليها لاتخاذ القرار .

رابعا - تقييم العوائد المتوقعة من كل فرصه من الفرص المتاحة لاختيار البديل الامثل المتوافق مع الاهداف الاساسية .

ت - مراعاه العلاقة بين العائد والمخاطرة. لاشك ان العلاقة بين هذين المتغيرين تظهر بشكل مباشر ومؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري ,فعلى المستثمر ان يعتمد على المعلومات بخصوص هذين المتغيرين فمن خلال المعلومات المتوفرة يبني المستثمر تصوراته بخصوص العائد المتوقع, والعائد هو ببساطة ما ربحته أو خسرته من استثمارك بعد بيعه خلال مدة الاستثمار. حتى لو قررت عدم البيع، لا يزال بإمكانك حساب عائدك بمقارنة القيمة السوقية للاستثمار بقيمة الشراء، من المهم التمييز بين العائد المتوقع والعائد الفعلي. عندما تستثمر، تتوقع مستوى معينًا من العائد. ومع ذلك،

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

قد يختلف العائد الفعلي عن العائد المتوقع(المالكي, 2024: 830). أما المخاطرة فيعتقد معظم المستثمرين أن مخاطر الاستثمار هي احتمال خسارة المال ومع ذلك، لدى خبراء الاستثمار تعريف أوسع للمخاطر، فهم يُعرّفونها بأنها عدم اليقين من الحصول على العائد المتوقع، ويُقاس هذا بدوره بتقلب العوائد التاريخية، أي تباين العوائد حول متوسط عوائدها التاريخية ويمكن قياس التقلب وتحديد كميته من خلال إحصائية تُعرف بالانحراف المعياري. كلما زاد الانحراف المعياري، زاد ميل العوائد للتقلب، وبالتالي زادت المخاطر"(المحيميد, د ت: 2017). وعليه تختلف درجات المخاطرة أو التقلب باختلاف أدوات الاستثمار. ودرجة المخاطرة المتوقعة للعوائد فمن خلال الربط ما بين درجة احتمالية تحقق هذا العائد يمكن تحديد درجات المخاطرة وعليه يمكن ان يبنى القرار الاستثماري على اساس افضل عائد باقل درجة احتمالية للمخاطرة(العلي, 2014: 23).

3: الملامح العامة للمشاريع الاستثمارية في محافظة واسط

اشارت المادة (5) اولا من الفصل الثاني لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 بان تُشكل في الأقاليم والمحافظات هيئات استثمار وهذه الهيئات تتمتع بالشخصية المعنوية وتمول من موازنة الإقليم أو المحافظة ولها صلاحيات منح اجازات الاستثمار والتخطيط للاستثمار والتشجيع والترويج للفرص الاستثمارية ويحق لها بإنشاء فروع في المناطق الخاضعة لها ويكون ذلك من خلال التنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار, ان هيئة استثمار واسط تم تشكيلها في منتصف سنة 2009 وبدأت اعمالها بشكل مباشر منذ السنة الاولى مارست مهامها بإصدار اجازات الاستثمار مباشرة بعد تشكيلها حتى وصلت لغاية نهاية العام 2023 الى (53) اجازة استثمارية في مختلف المجالات الزراعية والسكنية والترفيهية والصناعية والتجارية والخدمية و الرياضية وغيرها, ولكن النسب كانت متفاوتة من حيث عدد المشاريع الاستثمارية او حجم راس المال لهذه الاستثمارات او حتى في المجالات التي منحت لها هذه الاجازات, لتوضيح ذلك نقدم تحليلا عن اخر خمس سنوات على وفق مدة البحث لنشاط هذه الهيئة اي من سنة 2019-2023 , لبيان الواقع الاستثماري في المحافظة و معرفة مدى مساهمة المشاريع الانتاجية على اعتبار انها تشكل ركيزة اساسية في رفد الاسواق المحلية في السلع الاساسية وبالتالي تحتل ادوارا بارزة في تحقيق اهداف الاستثمار (عبد العزيز وعطيه,2003: 73-74).

مخطط عدد (1) عدد الاجازات الاستثمارية الممنوحة من هيئة استثمار واسط للمدة من 2019-2023

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

(الارقام في المخطط بقيمة الدينار العراقي)

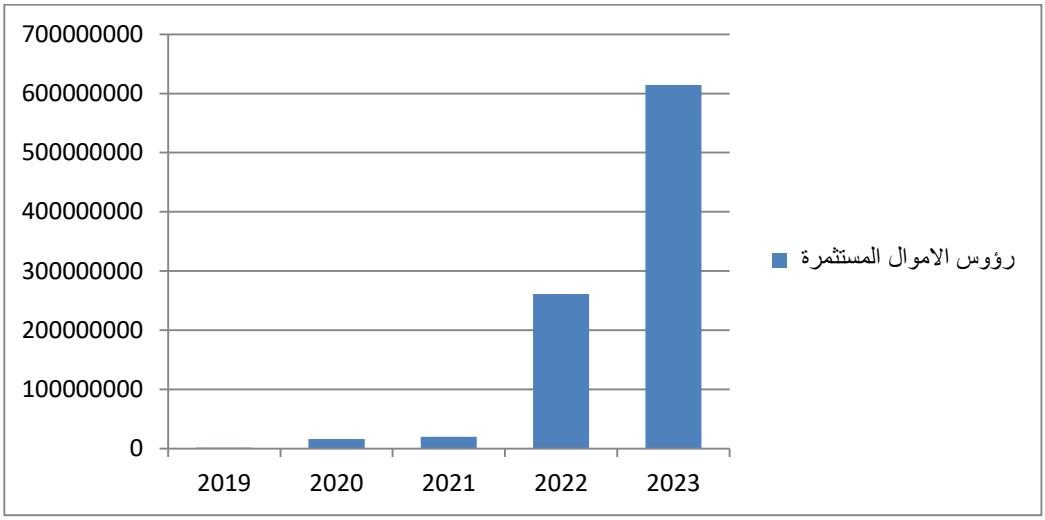

مخطط (1) من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات هيئة استثمار واسط القسم الاقتصادي والفني , شعبة التنسيق

يوضح لنا الشكل البياني مستوى التقدم الطردي في منح الاجازات الاستثمارية واعمال هيئة الاستثمار سواء على مستوى عدد الاجازات الاستثمارية او قيمة هذه الاستثمارات, ففي سنة 2019 منحت الهيئة اجازة استثمارية واحدة فقط برأسمال استثماري بلغت قيمته (1,250,000) فقط ,وكان هذا المشروع في مجال السياحة و الترفيه, ولكن في سنة (2020) ازدادت رؤوس الاموال المستثمرة حيث بلغت قيمتها الكلية (15,879,821) أي ان الزيادة في رؤوس الاموال المستثمرة عن سنة (2019) كانت بمقدار(14,629,821) , وبمعدل زيادة نمو في الاستثمارات بمقدار (1179%) وهي زيادة مهولة من الناحية الرقمية مع الاخذ بنظر الاعتبار ان المشاريع للسنة 2020 تنوعت بشكل اكبر اذ كان هناك مشروعان زراعيان ومشروع اخر في المجال الرياضي في حين اقتصر العام السابق على مشروع في المجال الترفيهي والسياحي.

في سنة 2021 استمرت الزيادة الطردية التي حققتها هيئة الاستثمار في واسط في مجال منح الاجازات الاستثمارية وزيادة رؤوس الاموال المستثمرة في المحافظة اذ بلغ في هذا العام عدد الاجازات الممنوحة ثمانية اجازات استثمارية وكانت قيمة راس المال المستثمر (19,586,521) وبزيادة في رؤوس الاموال المستثمرة عن سنة (2020) بمقدار (3,706,700) , أي ان معدل النمو في الاستثمارات بالمقارنة مع الاستثمارات لسنة (2020) زاد بمقدار 23.34%, ان معدل النمو في رؤوس الاموال المستثمرة انخفض بشكل كبير جدا بالمقارنة مع نسبة النمو في السنة

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

السابقة ولكن الايجابية الملاحظة في هذا العام هو ان التنوع كان اكثر في الاستثمارات اذ تنوعت الاستثمارات في هذا العام بين (التجاري والزراعي و الخدمي والصحي والترفيهي) .

في سنة 2022 منحت هيئة استثمار واسط 9 اجازات استثمارية و بلغ اجمالي رؤوس الاموال المستثمرة في هذه السنة (261,248,955) ,أي ان الزيادة في رؤوس الاموال المستثمرة لهذه السنة بالمقارنة مع سنة (2021) بلغت (241,662,434), أي ان معدل النمو في الاموال المستثمرة لسنة2022 بالمقارنة مع سنة 2021 بلغت اكثر من (1233%) مع اضافة تنوعات اخرى في مجال الاستثمار لم تكن ظاهرة في سنوات المقارنة السابقة وهي كل من المجال الصناعي والسكني .

اما في سنة 2023 فقد كان هذا العام عاما استثنائيا في مجال منح اجازات الاستثمار حيث بلغ عدد المشاريع التي منحت اجازات استثمار اثنان وثلاثون مشروعا في كل انواع و مجالات الاستثمار تقريبا وبلغت قيمة رؤوس الاموال الاستثمارية لهذه السنة (614,416,651) أي ان الزيادة في رؤوس الاموال التي سوف تستثمر في هذه الاجازات الاستثمارية بالمقارنة مع رؤوس الاموال في الاجازات الاستثمارية لسنة (2022) بلغت ما مقداره (353,167,696) , وكذلك بلغت نسبة معدل النمو في الاموال المستثمرة لهذه السنة (135)% بالمقارنة ايضا مع سنة (2022) .

ان هذا النسق التصاعدي في قيمة رؤوس الاموال التي تستثمر كل سنة في الفرص الاستثمارية التي تروج لها هيئة استثمار محافظة واسط يوضح بما لا يقبل الشك نجاح الهيئة في اداء المهام الموكلة اليها بموجب التشريعات التي شرعت بواسطة قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل والتعليمات والانظمة الصادرة بموجبة , فخلال المدة التي تم اختيارها من قبل الباحث والممتدة من 2019-2023 لتحليل الواقع الاستثماري في المحافظة , تم منح (53) اجازة استثمارية وكانت النسب المئوية لكل قطاع كما موضحة بالجدول .

جدول (1) النسب المئوية لكل قطاع من القطاعات من اصل الاجازات الاستثمارية الكلية الممنوحة من هيئة استثمار واسط للمدة 2019-2023

قطاع الاستثمار	عدد الاجازات الممنوحة من قبل هيئة استثمار واسط للمدة 2019-2023	النسبة المئوية لكل قطاع من اصل اجمالي الاجازات الاستثمارية الممنوحة من قبل هيئة استثمار واسط للمدة من2019-2023 والبالغة 53 اجازة استثمارية .
القطاع الزراعي	7	13.2
القطاع التجاري	21	39.6

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

القطاع السكني	9	17
القطاع الصحي	2	3.7
القطاع التعليمي	2	3.7
القطاع الرياضي	1	1.9
القطاع السياحي والترفيهي	3	5.66
القطاع الخدمي	7	13.2
القطاع الصناعي	1	1.9
المجموع الكلي	53	%100

جدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات هيئة استثمار واسط , القسم الاقتصادي والفني , شعبة التنسيق , جدول الإجازات الاستثمارية الممنوحة من الهيئة للمدة 2019-2023 .

توضح لنا الارقام أعلاه والنسب المئوية الخاصة بالقطاعات المختلفة واختلافها من عام لأخر حقيقة مفادها ان هيئات الاستثمار يجب لا يقتصر دورها على جذب رؤوس الاموال للاستثمار بمعدلات عالية وانما يجب ايضا الاخذ بنظر الاعتبار تحقيق الاهداف الاساسية التي طمح اليها قانون الاستثمار, والتي تتضمن زيادة الانتاجية وزيادة الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري وغيرها من الاهداف الاخرى الاساسية المتعلقة بتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني, اذ على الرغم من ان جميع المشاريع الاستثمارية هي مهمه ولها تأثير ايجابي بشكل او باخر على البلد, الا ان هذا التأثير يكون له نسب متفاوتة بين القطاعات ,فالمشاريع الصناعية مثلا تقدم سلعا ملموسه ومستويات الانتاجية فيها تكون مرتفعة وتعمل على تنمية وتطوير المهارات البشرية بشكل كبير لذا فأنها على الاغلب تقدم اثرا ايجابيا على الاقتصاد اعلى من كثير من المجالات الاخرى, على العكس من بعض المجالات الاخرى التي تقدم نسبا منخفضة من حيث المنفعة بالنسبة للأهداف الاقتصادية والقومية التي يسعى قانون الاستثمار العراقي للوصول اليها كما هو الحال في المشاريع التجارية كالمجمعات التجارية والمولات وغيرها, ويلاحظ خلال المدة التي تم تحليلها انه لم يتم منح إلا اجازة استثمارية واحدة في المجال الصناعي وبنسبة بلغت فقط (1.9%) فقط من مجموع الاجازات الاستثمارية الممنوحة خلال هذه المدة, وهي نسبة منخفضة جدا بالمقارنة مع الاجازات الممنوحة في المجال الخدمي الذي كانت نسبتها (39.6%) من اصل الاجازات الكلي الممنوحة خلال المدة ذاتها, الا انه لا يمكننا التغاضي على ان هيئات الاستثمار محكومة بنوع الفرص الاستثمارية التي ترشح اليها من قبل الوزارات و الدوائر ذات العلاقة كوزارة البلديات ووزارة الزراعة ووزارة المالية ووزارة الرياضة والشباب وغيرها بالإضافة الى موافقة وزارة التخطيط على أي فرصة

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

استثمارية تعرض الى هيئات الاستثمار والتي تلتزم بضرورة مطابقة جنس الارض للمشروع الذي يقام عليها.

المبحث الثالث

تحليل نتائج معايير تقويم كفاءة الأداء الاقتصادي لمعمل اعلاف ومفقس التاج الاستثماري للمدة من 2019 – 2023

اولا : نبذة عن المشروع الاستثماري.

موقع المشروع .

يقع هذا المشروع الحاصل على الاجازة الاستثمارية المرقمة (18 ز) من قبل هيئة استثمار واسط في ناحية تاج الدين في المحافظة, وتقع هذه الناحية الى الشمال من محافظة واسط ويمر بها نهر دجلة وتحدها من جهة شمال المحافظة ناحية سيد الشهداء و قضاء الصويرة وبالاتجاه الى الجنوب قضاء العزيزية, وتبلغ المساحة الكلية لهذه الناحية (107,799) دونم منها (93,799) دونم صالحة للزراعة, توضح لنا الارقام أعلاه ان هناك نسبة واسعة من اصل المساحة الكلية هي مساحات صالحة للزراعة اذ تصل هذه النسبة الى اكثر من 87%, ان هذه النسبة الكبيرة بالتأكيد سيكون لها الاثر البالغ على ازدهار مختلف انواع الثروات الزراعية ومن ضمنها الثروة الحيوانية, وتحتوي هذه الناحية ايضا على مصرف زراعي ومركز بيطرة ومعامل تنقية بذور ومعامل ذرة بالإضافة الى استخدامها لتقانات الري الحديثة اذ توجد في هذه الناحية منظومة ري ثابتة واخرى محورية بالإضافة الى منظومة خطية للإرواء.

ان مشروع معمل ومفقس التاج الاستثماري يقع على جزء من القطعة المرقمة 13\9 مقاطعة القطنية الغربية من ناحية تاج الدين وعلى مساحة تقدر ب 5 دونم, ويبعد المشروع مسافة 1 كم فقط عن الطريق العام لكوت بغداد وتقع مساحة المشروع خارج حدود بلدية تاج الدين بمسافة 5 كم على اراضي تمتاز بارتفاع نسبة الملوحة فيها وغير قابلة للزراعة ولا يوجد اي مفقس او معمل للأعلاف قريبه على مساحة المشروع .

ان موقع المساحة المقام عليها المشروع ايجابية من العديد من النواحي , اذ ان وجود مساحة قريبة نسبيا من مركز اكثر من مدينة هو بحد ذاته يُعد من النقاط الايجابية في عملية التسويق , اذ تبعد مسافة 114 كم تقريبا عن محافظة واسط وما يقارب 67 كم عن محافظة بغداد, بالإضافة الى عدم وجود معامل للأعلاف او مفاقس اخرى عاملة في هذه الناحية تحديدا بداية انشاء المشروع ، جعل

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

نسبة التوطن لهذا النوع من المشاريع منخفضة وبالتالي فان هذا الامر يمنحها ميزة اضافية ايجابية فيما يخص انعدام المنافسة في المناطق القريبة على المشروع , ايضا ان وجود موقع المعمل في هذه المساحة القريبة من الشارع العام كما ذكر أنفاً، يسهل من ايصال كافة المواد التي يطلبها المشروع بأقصر وقت ممكن ويسهل عملية التسويق كذلك .

ثانيا – تحليل النتائج النهائية لمعايير تقويم كفاءة الاداء الاقتصادي لمشروع معمل و مفقس التاج الاستثماري .

1- معيار القيمة المضافة

أن هذا النوع من المعايير قادر على احتساب مجموع القيم المضافة الاجمالية لكل عنصر من عناصر الإنتاج مثل القيمة المضافة للعمل والتي تتمثل بالأجور والرواتب وكل مردود يمكن أن تحققه اليد العاملة في هذا المشروع, وكذلك القيمة المضافة للأرض التي يقام عليها المشروع المتمثلة بالريع الذي تتحصل عليه هذه الارض, وأيضا الفوائد التي يحصل عليها رأس المال الممول للمشروع اي العوائد التي ترجع على كل عناصر الانتاج الاساسية . وأن استخدام هذا المعيار يبين مدى كفاءة المشروع في استخدام المواد الاقتصادية المختلفة, ويظهر اهمية المشروع واثره على الدخل القومي وتنميته, وهذا يعني أنه كلما ازدادت القيمة المضافة التي يحققها المشروع كلما زاد تأثيره الإيجابي في اقتصاد البلد .

جدول رقم (2) معيار القيمة المضافة التي حققها المشروع للمدة (2019-2023)

(القيم بالدينار العراقي)

العام	القيمة المضافة
2019	570,300,000
2020	4,400,000 -
2021	632,075,500
2022	600,567,500
2023	657,642,500

الجدول من اعداد الباحثان , بالاعتماد على المقابلة المباشرة مع مدير حسابات المشروع السيد (علي مصعب منيع) ,والبيانات الخاصة بعناصر القيمة المضافة للمعمل .

ان قيم هذا المعيار شهدت تذبذبا خلال سنوات التحليل, ففي العام 2019 بلغت القيمة المضافة ما مقداره (570,300,000) لترجع الى الانخفاض وبقوة وبالقيمة السالبة في عام جائحة كورونا وتصل الى (- 4,400,000), ومن ثم عاودت الى الارتفاع بعد استئناف العمليات الانتاجية لتصل

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

الى (632,075,500) في العام 2021, اما في العام 2022 فقد وصلت القيمة المضافة الى (600,567,500) وبمعدل انخفاض عن العام 2021 بمقدار (31,508,000) , والسبب في ذلك يعود الى ان هذا العام ارتفعت قيمة المواد الاولية الخام المستخدمة في عملية الانتاج مما اثر على القيمة المضافة التي حققها المشروع وسبب في انخفاضها بهذا الشكل, وفي العام 2023 بلغ مقدار القيمة المضافة اعلى نسبة له ووصل الى (657,642,500) وبنسبة زيادة بلغت (57,075,000) وبمعدل نمو وصل الى (9.5 %) بالمقارنة مع العام السابق وهي اعلى نسبة نمو في معيار القيمة المضافة المتحققة في المشروع .

من خلال النظر الى معدلات النمو في مقدار هذه القيمة لسنوات التحليل يلاحظ ان هناك عدم استقرار في السنوات الاولى لقيمة هذا المعيار بسبب عدم وجود الاستقرار نتيجة ظروف جائحة كورونا التي اثرت بشكل كبير على اسعار المواد الاولية بشكل تدريجي حتى وصل ارتفاع في قيمة المواد الخام الخاصة بالمشروع الى اعلى قيمة له في العام (2022) مما اثر على الاسواق والعمليات الشرائية فيه بشكل كبير بالإضافة الى الظروف السياسية التي صاحبت هذه الفترة التي اتسمت بعدم الاستقرار, ولكن في العام الاخير من المدة المأخوذة للتحليل التي تغيرت فيها الظروف على مختلف الاصعدة سواء الاقتصادية او السياسية ازدادت قدرة المشروع على تحقيق القيمة المضافة التي يحققها للبلد كما توضح ذلك لنا بالأرقام فلو جمعنا مجموع ما تحقق من القيمة المضافة خلال العام (2023) والبالغ (657,642,500) وقسمناه على ما تحقق من القيمة المضافة خلال سنوات التحليل الخمسة والبالغة (2,464,985,500) , فقد حقق المشروع في العام (2023) ما يقدر ب(26,67%) من اصل القيمة المضافة الكلية خلال السنوات الخمس, ان الاستقرار السياسي والاقتصادي النسبي الذي شهدة البلد في مجال الاستثمار خلال سنة التحليل الاخيرة بالمقارنة مع السنوات السابقة بالوقت الذي يستخدم المشروع للتكنولوجيا الحديثة في عملياته الانتاجية وتأثيراتها على كميات الانتاج مع ارتفاع المهارات الفنية والادارية بشكل تدريجي عاما تلو الاخر, كلها عوامل كفيلة بدفع المشاريع لا سيما الصناعية منها بتحقيق قيم مضافة جيدة للبلد, وبمثل معدل النمو في القيمة المضافة لهذا المشروع شريطة استمرار الاستقرار السياسي والاقتصادي يتوقع ان يتزايد معدل النمو الايجابي للقيمة المضافة التي يقدمها المشروع للمجتمع والبلد مستقبلا.

2 – متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة .

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

ان قيمة هذا المعيار ايضا تعتمد بشكل كبير على القيمة المضافة وعلى اعداد العاملين في المشروع سواء العاملين بأجر يومي الذين يمثلون الجزء الاكبر من العاملين في المشروع أو الموظفين الدائمين , و يوضح الجدول الاتي قيمة هذا المؤشر لكل سنة من سنوات التحليل .

جدول رقم (3) معيار متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للمشروع للمدة (2019-2023)

(القيم بالدينار العراقي)

العام	معيار متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة
2019	13,909,756
2020	2,200,000-
2021	14,490,127
2022	13,055,815
2023	14,296,576

الجدول من اعداد الباحثان , العمود رقم (1) بالاعتماد على المقابلة المباشرة لمدير حسابات المشروع السيد (علي مصعب منيع) والبيانات الخاصة بمعيار متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة للمشروع .

يتضح لنا من الجدول الخاص بهذا المعيار ان هذا المعيار شهد تذبذبا في قيمته على مدى سنوات التحليل, ففي العام 2019 كانت قيمة هذا المعيار (13,909,756) عندما كان عدد العاملين (41) عاملا في المشروع مع الاخذ بنظر الاعتبار ان اعداد العاملين متغيرة بشكل يومي و لكن تم احتساب عدد العمال بالاستناد الى معدلات العمالة خلال كل عام , ولكن في عام جائحة كورونا اي العام (2020) انخفضت قيمة هذا المعيار لتصل الى قيمة سلبية مقدارها (2,200,000 -), والسبب في ذلك يعود الى ان المشروع حقق قيمة مضافة سالبة لهذا العام, ولكن في العام 2021 شهد هذا المعيار ارتفاعا ليصل الى (14,490,127) وهي اعلى قيمة يصل لها هذا المعيار خلال سنوات التحليل على الرغم من ارتفاع عدد العمالة من (41) عاملا في العام 2019 الى (43) عاملا في العام 2021 والسبب يعود في اذلك الى ارتفاع القيمة المضافة بمعدل نمو اعلى في معدلات العمالة المسجلة في العام 2019 وانخفاض نسبة العمالة بالمقارنة مع السنوات اللاحقة اي الاعوام (2021,2022), اما في العام 2022 فقد شهد هذا المعيار انخفاضا واضحا اذ اصبحت قيمته (13,055,815), والسبب الاساسي لذلك يعود الى ان معدل انخفاض القيمة المضافة لهذا العام بمعدل اصغر من نسبة الزيادة اعداد العاملين, فقد كانت نسبة انخفاض القيمة المضافة ما بين العام 2022 والعام 2021 هي (4.9 - %) في حين ان نسبة النمو في مقدار الايدي العاملة كان

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

بمقدار(6.9%), اما في العام 2023 فقد شهدت قيمة هذا المعيار ارتفاعا وصل الى (14,296,576) بسبب ارتفاع القيمة المضافة الى هذا العام و وصولها الى اعلى قيمة خلال سنوات التحليل .

3 - **معيار درجة التصنيع.**

من خلال قيم المستلزمات السلعية بكافة بنودها ومن ضمنها المواد الاولية وقيمة مخرجات المشروع لكل سنة من سنوات التحليل يتم تحديد درجة التصنيع الخاصة بالمشروع , و التي كانت كما موضحة في الجدول الاتي .

جدول رقم (4) معيار درجة التصنيع للمشروع للمدة (2019-2023)

العام	معيار درجة التصنيع المستخدمة
2019	0.922
2020	غير محدد
2021	0.922
2022	0.932
2023	0.933

الجدول من إعداد الباحثان , بالاعتماد على المقابلة المباشرة مع مدير حسابات المشروع السيد (علي مصعب منيع) , والبيانات الخاصة بمعيار درجة التصنيع الخاصة بالمشروع .

كلما قلت درجة التصنيع فأن ذلك دليل على قدرة الشركة على تحويل قدر قليل من المستلزمات السلعية الى قيمة إنتاجية, وبالنظر الى الجدول الخاص بدرجة التصنيع نلاحظ تقارب المؤشرات الخاصة بهذا المعيار بشكل كبير جدا طوال سنوات التحليل للمشروع, ففي العام 2019 بدء بدرجة تصنيع وصلت الى (0.922), ونظرا لعدم وجود أي قيمة للإنتاج للعام 2020 رياضيا فأن حساب هذه القيمة يكون قيمة غير محددة, ولكن في العام 2021 نلاحظ أن قيمة درجة التصنيع حافظت على نفس المستوى بدرجة (0.922) وهذا يعني أن قيمة الارتفاع في كلف المستلزمات السلعية قابلة تقريبا بالارتفاع نفسه في القيمة الإنتاجية, الامر الذي ادى الى الحفاظ على قيمة درجة التصنيع عند نفس المستوى تقريبا, ولكن لم تستطع الشركة الحفاظ على درجة التصنيع نفسها أو تخفيضها وإنما ارتفعت في العام 2022 لتصل الى (0.932) وهذا يعني حصول ارتفاع في قيمة المستلزمات السلعية بنسبة اكبر من النمو في قيمة الإنتاج, إذ بلغت قيمة التغير في المستلزمات السلعية للعام 2022 بمقدار (11.2%) عن العام السابق, في حين أن النمو في الإنتاج ما بين العام 2022 والعام السابق له بلغ بمقدار (10.08%), اما في العام 2023 فقد ارتفع قيمة معيار درجة التصنيع بشكل طفيف جدا عن العام 2022 ووصلت الى قيمة (0.933), وللسبب نفسه إذ أن نسبة النمو في قيمة

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

المستلزمات السلعية للعامين الاخيرين من سنوات التحليل كان اكبر من نسبة النمو في قيمة الإنتاج وهو مؤشر سلبي, ويعود السبب الرئيسي لارتفاع درجة التصنيع الناتج عن ارتفاع قيمة المستلزمات السلعية هو ارتفاع قيمة المواد الاولية بالدرجة الاساس, ولذلك نلاحظ أن عامي (2022 – 2023) شهد اكبر قيمة لهذا المعيار.

4- معيار إنتاجية العمل

من خلال وجود متغيري قيمة المخرجات وإعداد العاملين تم استخراج قيمة معيار إنتاجية العمل لكل سنة من سنوات عمر المشروع, التي تقع ضمن الحدود الزمانية للبحث للمدة من 2019-2023 والتي كانت كما موضحة في الجدول أدناه .

جدول رقم (5) معيار إنتاجية العمل للمشروع للمدة (2019-2023) (القيم بالدينار العراقي)

العام	إنتاجية العمل
2019	184,075,609
2020	غير محدد
2021	197,476,755
2022	217,389,534
2023	239,133,720

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على المقابلة المباشرة مع السيد (علي مصعب منيع) مدير حسابات المشروع , والبيانات الخاصة بمعيار انتاجية العمل الخاصة بالمشروع .

أن المقصود بقيمة هذا المؤشر الجزئي هو إنتاجية العمل في هذا المشروع لكل عامل من عمال المشروع سواء العاملين بأجر او الموظفين الدائمين, ومن الملاحظ أن هذا المؤشر شهد ارتفاعا خلال السنوات, التي مارس بها المشروع العمل والإنتاج بشكل مستمر (باستثناء العام 2020 لعدم وجود أي أنتاج في هذا العام بسبب ظروف الجائحة), إذ بلغت إنتاجية العمل في العام 2019 (184,075,609) ديناراً, وثم عاودت الارتفاع بعد استئناف عمليات الإنتاج في العام 2021 لتصل الى (197,476,755) ديناراً, وكذلك الحال بالنسبة للعام 2022 الذي وصلت فيه إنتاجية العمل الى (217,389,534) ديناراً, أما في العام 2023 فقد بلغت إنتاجية العمل اعلى رقم خلال سنوات التحليل لتصل الى (239,133,720) دينار.

على الرغم من أن هذا المؤشر يسير بشكل جيد من خلال النمو المستمر في قيمته عاما بعد اخر, الا أن هناك كثيراً من العوامل التي من الممكن أن تساعد ادارة المشروع على زيادة قيمة هذا

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

المؤشر وأهمها هو مراقبة العاملين بشكل جدي في اوقات العمل لتجنب ضياع الوقت, والاعتماد على عمال دائمين بشكل اكبر من اعتمادها على العاملين باجر يومي , الامر الذي سيزيد من مهارة وكفاءة العاملين , بالإضافة الى توفير التناغم بين التكنولوجيا الحديثة وطريقة استخدامها من قبل العاملين من خلال الدورات التدريبية المستمرة, التي من شأنها رفع مهارات العاملين وصقل خبراتهم, فضلاً عن توفير اجواء العمل المناسبة وتحفيز الموظفين على اداء الاعمال المناطة بهم عن طريق الحوافز والمكافئات وغيرها .

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1– اظهر المعيار الخاص بتحقيق القيمة المضافة قدرة المشروع على تحقيق تطور تدريجي في قيمة هذا المعيار اذ بدء من العام 2019 بمقدار (570,300,000) ليصل عند اخر سنة من سنوات التحليل الى (657,642,500) , اي ان معدل النمو في قيمة هذا المعيار خلال المدة المحصورة بين العام الاول للتحليل اي العام 2019 الى العام الاخير من هذه المدة اي العام 2023 بلغت بمقدار (15.31%) . ان لهذا المعيار اهمية كبيرة في القيمة التي يقدمها المشروع للمجتمع ككل, ويتأثر كثيرا بالعوامل الاقتصادية والسياسية وظروف السوق بشكل عام, وما يحسب للمشروع هو تحقيقه لمعدلات نمو مستمرة بشكل تدريجي على قيمة هذا المعيار, ويتوقع ان يقدم هذا المشروع قيمة مضافة كبيرة في السنوات القادمة اذا ما استمر بتقديم نفس معدلات النمو فيه , وبالتالي فهو يسهم في تحقيق واحدة من اهداف قانون الاستثمار .

2– اظهرت الحسابات الخاصة بمتوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة الى ان حصة العامل الواحد من القيمة المضافة في العام 2019 كانت بمقدار (13,909,756) لتصل الى اعلى قيمة لها في العام الاخير من سنوات التحليل اي العام 2023 الى (14,296,576), ان قيمة هذا المعيار تعتمد بالدرجة الاساس على العلاقة ما بين القيمة المضافة واعداد العاملين فكلما ارتفعت القيمة المضافة مع بقاء عدد العاملين دون تغيير ادى ذلك الى رفع قيمة هذا المعيار , ان ارتفاع قيمة هذا المعيار بشكل تدريجي تدل على الزيادة التي تحققها العمالة من حصة القيمة المضافة الكلية , وبالتالي فان ذلك يعني تحقيق منفعة لاحد اهم عناصر الانتاج الاساسية المتمثلة باليد العاملة وهذا هو احد اهداف الاستثمار في تحقيق اهداف لعنصر اساسي من عناصر المجتمع المتمثلة بالعمالة .

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

3 - بالنسبة للجدول الخاص بمعيار درجة التصنيع فيلاحظ أن نتائجه تتجه نحو الارتفاع خلال سنوات التحليل إذ بدأت في العام 2019 بدرجة (0.922) ووصلت في العام الاخير من سنوات التحليل (2023) الى (0.933), أن قيمة هذا المعيار لكي تكون إيجابية الى المشروع لابد وأن تتجه باتجاه الانخفاض بدلا من الصعود ,إذ أن هناك متغيرين أساسين لدرجة التصنيع والمتمثلين بالمستلزمات السلعية وقيمة الإنتاج, فكلما ازدادت قيمة المستلزمات السلعية مقابل قيمة الإنتاج فهذا يعني أن الجزء الاكبر من قيمة الإنتاج يعود الى قيمة المستلزمات السلعية والعكس صحيح , لذا فأن ارتفاع قيمة درجة التصنيع تعني أن المستلزمات السلعية ترتفع بمعدلات نمو اعلى من قيمة الإنتاج وهو الامر الذي يتطلب بالضرورة من إدارة الشركة العمل على خفض التكاليف السلعية ولا سيما تكاليف المواد الخام التي تمثل الجزء الاكبر منها من خلال محاولة أيجاد موردين جدد اقرب الى موقع المشروع لتخفيض تكاليف النقل أو ربما محاولة إيجاد بدائل يمكن استخدامها في عمليات الإنتاج من دون التأثير على جودة المنتج أو تخفيض البنود الاخرى من المستلزمات السلعية بالطرق التي تراها مناسبة.

4- معيار إنتاجية العمل , من خلال اجراء الحسابات لهذا المعيار لفترة التحليل الممتدة من العام 2019 الى 2023 , تبين وجود نسبة نمو تصاعدي في قيمة هذا المعيار (ويستثنى العام 2020 لعدم وجود أي أنتاج في هذا العام بسبب ظروف الجائحة), إذ بدأ في العام 2019 بمقدار إنتاجية وصل الى (184,075,609) دينار للعامل الواحد في هذا العام, وليصل الى ما قيمته (239,133,720) ديناراً للعامل الواحد في العام 2023, وعلى الرغم من أن اعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في العام 2023, الا أنه يلاحظ أن معدل النمو في إنتاجية العمل أنخفض في العام 2023 عن معدل النمو في إنتاجية العمل عن العام السابق له أي العام 2022 إذ بلغت قيمة النمو في قيمة هذا المعيار لهذا العام (10.002%) وهي اقل من معدل النمو في هذا المعيار للعام 2022 التي بلغت (10.083%) على الرغم من عدد العمالة الكلي للمشروع لم يتغير لهذا العام عن العام السابق, ويعتبر هذا الامر مؤشرا ليس إيجابيا إذ يحب أن تكون معدلات النمو في إنتاجية العمل في تصاعد مستمر على اعتبار أن كل سنة بعد الاخرى من المفروض أن تكسب العاملين مهارات وخبرات لتحقيق إنتاجية اعلى .

ثانيا: التوصيات

1- يتطلب من ادارة معمل ومفقس التاج الاستثماري زيادة الانفاق على مجال التسويق من خلال الدعاية والاعلان او عن طريق ارسال مندوبين الى خارج المحافظة لأغراض التسويق والحصول

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

على حصة اكبر في الاسواق المحلية المجاورة, وكذلك من خلال زيادة الجهود لبناء علاقات عمل بشكل اكبر لكسب موردين او زبائن اضافيين, الامر الذي من شانه ان ينعكس على زيادة النسب في معايير كفاءة الاداء الخاصة بالقيمة المضافة من خلال تحقيق انتاج اكبر وبالتالي ارباح اكبر لمستلزمات الانتاج عموما و على مستوى القيمة المضافة الكلية او متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة و غيرها من المعايير المرتبطة بالقيمة المضافة التي تنعكس اثارها على المجتمع و بالتالي تحقق اهداف قانون الاستثمار.

2- يجب العمل على تقليل التكاليف المتعلقة بالمستلزمات السلعية والخدمية السنوية من خلال متابعة المصروفات بشكل مستمر ودوري الامر الذي سوف ينعكس تحقيق الانخفاض في قيمة درجة التصنيع للوصول الى درجة التصنيع المطلوبة وهذا الامر يتطلب تقليل نسبة العمالة ذات الاجر اليومي التي تشكل معظم نسبة العاملين في المشروع والاعتماد على عمال دائمين الامر الذي من شأنه الحفاظ على مستوى منتظم من المهارة وكذلك العمل على خفض نفقات المواد الاولية من خلال البحث عن مواد المواد الخام الاساسية للمشروع من مناطق اقرب لخفض نفقات النقل وبالتالي خفض قيمة المستلزمات السلعية ومحاولة الحصول على حصة اكبر من مبيعات السوق الامر الذي سوف يؤدي الى زيادة الانتاجية وانعكاس ذلك على معيار درجة التصنيع .

3- يتطلب أن تركز إدارة المشروع على انخراط العاملين في المشروع على الدورات التدريبية وبشكل دوري ومنتظم سواء في المجال الفني او المجال الإداري والعمل على خلق روح العمل الجماعية لدى العاملين وتحقيق العدالة من خلال التفريق بين العمالة المجتهدة والعمالات الاخرى وتمييزها من خلال المكافآت والحوافز وكل وسائل التشجيع التي ترفع من الروح المعنوية لدى العاملين وتحفزهم على المثابرة و بالتالي تحقيق زيادة إنتاجية العمل.

4- يتطلب تقديم الدعم من قبل الحكومة المركزية الى المشاريع المحلية لا سيما تلك التي تعمل في مجال توفير السلع التي تعتبر اساسية للمجتمع, مثل مشاريع الدواجن المختلفة, من خلال رفع قيمة التعرفة الجمركية التي تفرض على اعلاف الدجاج المستورد وكذلك الافراخ المستوردة و بالتالي اعطاء الفرصة لأصحاب المشاريع المحلية على المنافسة في الاسواق .

المصادر والمراجع

1. لطفي, أمين السيد أحمد (2005)، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر.

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

2. غربية, آية خالد ابراهيم (2016), تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية للفترة 2010 -2015 رسالة ماجستير مقدمه الى الجامعة الهاشمية , الاردن.
3. بني عطا, بسام حسين (2010),الجدوى الاقتصادية للمشروعات تحليل ودراسة ,مركز الكتاب الاكاديمي , الطبعة الاولى, , عمان .
4. العاني, ثائر محمود رشيد (2018), الاعداد والتخطيط لدراسات الجدوى وتقييم اداء المشاريع الاستثمارية , الطبعة الاولى, مكتبة الضاد للنشر والتوزيع , بغداد.
5. الزبيدي, حمزة محمود (2004), تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل, دار الورق للنشر والتوزيع ,عمان.
6. الهيتي, خالد عبد الرحيم (2000), ادارة الموارد البشرية , الطبعة الاولى, دار الحامد للنشر والتوزيع , الاردن.
7. الأسدي أ.س.ع.ا. و بخيت ح.ن. (2024) "تقويم كفاءة الأداء الاقتصادي لمصنع القابلو الكهربائي في محافظة ذي قار باستعمال المعايير الحديثة للمدة 2018-2022 ," *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*, 20(00), ص 175–198. doi:10.36325/ghjec.v20i00.16760 .
8. عطيه, خليل محمد خليل(2008), دراسات الجدوى الاقتصادية ,مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث, القاهرة.
9. احمد, دريد محمد (2015), الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات , الطبعة الاولى, امجد للنشر والتوزيع , الاردن.
10. رمضان, زيد (1998)، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، عمان.
11. الاشوح, زينب صالح, دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات, الطبعة الاولى, المجموعة العربية للتدريب والنشر, القاهرة.
12. كجه جي, صباح اصطيفان (2008), أعداد دارسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية, بغداد.
13. حسن, صلاح الدين (1998), نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الاداء في المصارف والمؤسسات المالية , الطبعة الاولى, دار الوسام للنشر , لبنان.
14. الوادي, عائدة فوزي احمد (2007), اثر التخصيصات الاستثمارية والاقراض الحكومي في الاستثمار الإجمالي الزراعي في العراق للمدة 1974-1994 . أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الزراعة .
15. الشمري, عباس عصفور, ودبين, زينب جياد(2023), تقويم كفاءة الاداء لمشروع الغابات في محافظة النجف الاشرف, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , مجلد (19) ,عدد (4).
16. العلي, عبد الستار محمد(2014), ادارة المشروعات العامة ,دار المسرة ,الاردن .

17. كنعان, عبد الغفور حسن, وعرب, حافظ جاسم(2007), تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الادوية في نينوى (2007) دراسة تحليليه , مجلة تنمية الرافدين ,المجلد 32,العدد (99).
18. عطية, عبد القادر محمد عبد القادر(2000), اتجاهات حديثه في التنمية , الدار الجامعية ,الإسكندرية.
19. عبد العزيز, عجميه محمد, وعطيه, ايمان ناصف(2003), التنمية الاقتصادية ,جامعة الإسكندرية.
20. قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 من الموقع الالكتروني الرسمي للهيئة الوطنية للاستثمار (https://investpromo.gov.iq/ar/?p=38481)
21. العيساوي, كاظم جاسم (2004), دراسات الجدى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي , الطبعة الثانية, دار الناهج , الاردن,.
22. الشمري, مايح شبيب وآخرون(2022), تقييم قرارات الاستثمار النظرية والتطبيق, الطبعة الثانية , مؤسسة دار الصادق الثقافية, بغداد.
23. مطر, محمد (2009), ادارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية , الطبعة الثانية , الدار الجامعية , بغداد.
24. طرابزوني, محي الدين (1982), المحاسبة المالية للمديرين التنفيذيين, برنامج التنمية والتطوير الاداري, جامعة الملك عبد العزيز.
25. القريشي, مدحت كاظم (2005), الاقتصاد الصناعي, الطبعة الثانية, دار وائل للنشر, الاردن.
26. كافي, مصطفى يوسف (2009), تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية, الطبعة الاولى, دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر, دمشق سوريا.
27. المالكي, ناجي ساري(2024), اهمية الاستثمار في تنويع الاقتصاد العراقي ,مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, مجلد (20) عدد (2) .
28. المحيميد, ناصر بن ابراهيم بن سعد(2017), ادارة المشاريع الاحترافية وفق منهج PMI, الطبعة الثانية, مكتبة الملك فهد الوطنية, السعودية.
29. سويف, نور عبدالله (2021), دراسة جدوى اقتصاديه وتقييم لإنشاء مركز طبي تخصصي للأشعة التشخيصية والتداخلية في محافظة واسط, رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة واسط.
30. الكساسبة, وصيفي(2011), تحسين فاعلية الاداء المؤسسي, الطبعة الاولى, دار اليازوري للنشر والتوزيع, الاردن,.
31. ابو الفتوح, يحيى غني(2003), اسس واجراءات دراسة جدوى المشروعات, دار الجامعة الجديدة للنشر, الاسكندرية.

مجلة ذ للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (4) 2025